

نظرات دقيقة

حول (بعض وكل) في الأساليب العربية

د . عبد الرحمن محمد اسماعيل

يضيق تراثنا العربي ويصعبه على أجيالنا أولئك الذين ليست لهم إلمامة به ، أو سعة اطلاع عليه ، حيث لم يترسوا بمقاييسه ، ولم يحيطوا بها علما ، ولم يدركوا أسرارها ولطائفه ، ومن هنا تراهم يتبرمون منه تارة ، أو يصفونه بأنه صعب المرتقى وعر المسالك تارة أخرى ، والحقيقة غير ما يفهمون ، فقد ثبت للباحثين سعة العربية ، واستقر ذلك لدى العرب والعجم ، كما تعارف عليه أئمة العربية وروادها الأوائل ، وتواصوا به فيما بينهم .

يقول شيخ اللغويين والنحويين الخليل بن أحمد الفراهيدي : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم ، ويقول الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يلحن أحدا . ويقول الكسائي : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن الا القليل (١).

ولما كان (لبعض وكل) طرائق شتى في الاستعمال العربي ، منها ما اتفق عليه العلماء ، ومنها ما اختلفوا فيه ، بل تعدى ذلك الى تلحين بعضهم بعضا ، وهم على درجة من العلم والفكر والأدب ، ثم انتقل ذلك الصراع الى المحدثين من المثقفين - قصدتُ أن أكتب في ذلك ما يجلي الصواب ، ويبتُ أسباب الخلاف ، ويفيد منه القارئون والباحثون .

(١) المدخل لابن هشام اللخمي : ١٠

أولاً : معنى بعض وكل :

بعض كل شيء : طائفة منه سواء قلت أو كثرت ، يقال بعضُ الشرِّ أهونُ من بعض .^(٢)

وكل تفييد الاستغراق سواء أكانت للتأكيد أم لا ، والاستغراق لأجزاء ما دخلت عليه ان كانت معرفة ، ولجزئياته ان كانت نكرة^(٣) ولفظها مفرد ، ومعناها جمع ، لذلك يجوز الإخبار عنها بالافراد حملاً على اللفظ نحو : كل قائم ، كما يعود الضمير عليها مفرداً مراعاة للفظ كما في قوله تعالى : ﴿ كل كل يعمل على شاكلته ﴾ [سورة الاسراء ، الآية : ٨٤] ، وبالجمع كما في قوله تعالى : ﴿ كل له قانتون ﴾ [سورة البقرة ، الآية : ١١٦] ، فقانتون خبر (كل) حملاً على معناها ، ويعود الضمير عليها جمعاً كذلك نحو : كلُّ حضروا ، يقول ابن جنى : وكأنه حمل عليه هنا : (أي على المعنى) ، لأن كلا فيه غير مضافة ، فلما لم تضاف إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر ، ألا ترى أنه لو قال : وكل له قانت ، لم يكن فيه لفظ أجمع البتة ، ولما قال : ﴿ وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ﴾ [سورة مريم ، الآية : ٩٥] ، فجاء بلفظ الجماعة مضافاً إليها استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر .^(٤)

ثانياً : أحوال بعض وكل في الاستعمال :

ترد بعض وكل في الأساليب العربية على ثلاثة أحوال :

(٢) انظر تاج العروس للزبيدي : ٨/٥ .

(٣) انظر تاج العروس للزبيدي : ١٠٠/٨ ، ورسالة الشيخ الصبان على البسمة : ٣ .

(٤) انظر الخصائص لابن جنى : ٢٢٥/٢ ، ٣٣٦ ، وتاج العروس للزبيدي : ١٠٠/٨ ، ومغني

الليبي لابن هشام : ١ / ١٦٦ وما بعدها ، والخصص لابن سيده ١٧ / ١٣١ .

الأولى :

أن تستعملا مجردتين من (أل) والإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾ [سورة البقرة ، الآية : ٢٦] وقوله : ﴿ وله من في السموات والأرض كلُّ له قانتون ﴾ [سورة الروم ، الآية : ٢٦] ، فبعض الثانية في آية البقرة ، وكل في آية الروم مجردتان من (أل) والإضافة ، والتنوين فيها عوض عن المضاف إليه . غير أن كلا إذا قطعت عن الإضافة جاز الإخبار عنها بالمفرد مراعاة للفظها ، وبالجمع مراعاة لمعناها كما ذكرت ذلك قبلا .

قال ابن مالك وغيره من النحاة إن الافراد على اللفظ ، والجمع على المعنى ، وهذا يدل على أنهم قدروا المضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعا ، فتارة روعي كما اذا صرح به ، وتارة روعي لفظ كل . أهـ . قال السهيلي : وفي هذه الحالة تلزم كل صدر الكلام نحو : كل يقوم ، وكلا ضربت ، وبكل مررت ، ويقبح أن تقول : ضربت كلا ، ومررت بكل .^(٥)

الثانية : أن تستعملا مضافتين :

أما بعضٌ فقد وردت مضافة في القرآن إلى المفرد التكررة نحو قوله : ﴿ قال كم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم ﴾ [سورة البقرة ، الآية : ٢٥٩] ، والمعرفة نحو قوله : ﴿ ليذيقهم بعض الذي عملوا ﴾ [سورة الروم ، الآية : ٤١] ، والجمع المعرف نحو قوله : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ [سورة الأنفال ، الآية : ٧٥] ، وقوله : ﴿ يا أيها الذين

(٥) انظر تاج العروس للزبيدي : ١٠٠/٨

أمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ﴿ [سورة
المائدة ، الآية : ٥١] .

وأما كل فتضاف الى النكرة مفردة نحو قوله : ﴿ وكل شيء فعلوه
في الزبر ﴾ [سورة القمر ، الآية : ٥٢] .

ومثناةً نحو قول الفرزدق :

وكلٌ رفيقي كلٌ زحلٍ وإن هما تعاطى القنا قومهما أخوان
وجمعاً مذكراً نحو قول لبيد :

وكلٌ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويبةً تصفرُّ منها الأناملُ
ومؤنثاً نحو قول الآخر :

وكلٌ مصيبات الزمان وجدتها

سوى فرقة الأحباب هينة الخطب^(٦)

وتضاف الى المعرفة وكثيرا ما يكون المضاف اليه جمعاً نحو قوله
تعالى : ﴿ وكلهم آتية يوم القيامة فردا ﴾ [سورة مريم ، الآية :
٩٥] ... ونقل عن أبي حيان قوله : لا يكاد يوجد في لسان العرب كلهم
يقومون ، ولا كلهن قاءات وان كان موجودا في تمثيل كثير من النحاة .
ا ه ... كما نقل عن ابن السراج امتناع اضافة كل الى المفرد المعرف بالألف
واللام التي يراد بها العموم^(٧) . هذا ونقل اضافتها الى المفرد العلم نحو : كل
زيد حسن : أي كل جزء من أجزائه حسن (رسالة الصبان على
البسلة : ٣)

(٦) انظر مغني اللبيب لابن هشام : ١٩٦/١ وما بعدها ، وتاج العروس للزبيدي : ١٠٠/٨
بتصرف .

(٧) انظر التاج للزبيدي : ١٠٠/٨ .

فاستعمال بعض وكل في الحالين السابقتين لاختلاف فيها حيث اتفق عليها النحويون واللغويون لكثرة استعمالها في أفصح الكلام وفصيحه ، ووفرة الشواهد الدالة على ذلك شعراً ونثراً .

الحالة الثالثة :

أن تستعمل بالالف واللام ، وفيها يحتدم الخلاف بين النحاة فيجيزها فريق وهو القياس والصواب ، ويرفضها فريق آخر ، ولا حجة لهم إلا لأنها لم ترد في القرآن الكريم ، ويحسن بنا أن نعرض لآراء النحاة أولاً ثم نختم برأينا معززاً بالقياس والسمع ، كي يقف القارئ على وجهات النظر المختلفة ويستبين له الحق والصواب .

قال صاحب تاج العروس : ويقال : كل وبعض معرفتان ، ولم يجيء عن العرب بالالف واللام وهو جائز ، لأن فيها معنى الاضافة ، أضفت أم لم تضاف ، هذا نص الجوهري في الصحاح .

وقال أبو حاتم : وقد استعمل الناس الألف واللام في كل وبعض حتى سيبويه والأخفش في كتابيهما لقلّة علمها بهذا النحو ، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب ، وكان ابن درستويه يجوز دخول الألف واللام على كل وبعض مع مخالفة جميع نحاة عصره له .^(٨)

وقال السيوطي : وفي كتاب ليس لابن خالويه^(٩) : العوام والخواص يقولون : الكل والبعض ، وإنما هو كل وبعض لاتدخلها الألف واللام ، لأنها معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن الكريم ، وكذلك هو في أشعار القدماء .^(١٠)

(٨) انظر التاج للزبيدي : ١٠٠/٨ .

(٩) لم أجد ذلك في كتاب ليس الذي حققه الاستاذ احمد عبد الغفور عطار .

(١٠) انظر المزهر للسيوطي ١٠٥/٢ ، ١٠٦ ، وتاج العروس للزبيدي ٨/٥ ، المخصص لابن سيده ١٢١/١٧ ، وما بعدها .

وقال الراغب الأصفهاني في المفردات ، ولم يرد في شيء من القرآن ، ولا في شيء من كلام العرب الفصحاء الكلُّ والبعضُ ، وإنما ذلك شيء يجري في كلام المتكلمين والفقهاء ومن نحو نحوهم^(١١) ، الى غير ذلك مما يضيق عنه المجال .

وإني أجتزئ القول في مناقشة ما قد سلف من آراء المانعين دخول الألف واللام على بعض وكل في الأسطر الآتية :

- ان دعوى أنها معرفتان بالاضافة ، لها ما ينقضها حيث ذهب أبو علي الفارسي الى أنها نكرتان قياسا على نحو : خذ ربعا وثلاثا ونصفا وهي نكرات بالاجماع^(١٢) والتنوين فيها عوض عن المضاف اليه ، وازافتها ملحوظة في المعنى مع تنكيرها^(١٣).

- ودعوى أنها لم يردا في القرآن الكريم وأشعار القدماء فلا تنهض حجة لأصحابها لأنه قد ورد في كلام العرب ما ليس في القرآن ، كما ورد به ما لم تقله العرب ، وليس القرآن كل كلامهم ، وان كان قتته ، ولسنا بصدد ضرب الأمثلة عليه ، كما أنه ورد في شعر القدماء ما ثبت ذلك سماعا كما لم يمنع منه قياس نحوي نحو قول المرقش الأصغر :

شهدت به عن غارة مسبطة

يطاعن بعض القوم والبعض طوحوا^(١٣)

فأل دخلت على بعض في بيت المرقش ، والقياس يعضده ويسانده لأن بعضا وكلا اسمان معربان والأسماء المعربة تدخل الألف واللام عليها قال

(١١) المفردات للراغب الاصفهاني : ٤٣٧ .

(١٢) المقنع في الدراسات النحوية للباحث : ٢٩ .

(١٣) جهرة أشعار العرب/٢٠١/ لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي .

ابن مالك :

بالجر والتنوين والنسب وال
وإذا كان القياس يبيح ذلك ، ثم جاء السماع به كان ذلك تأكيداً لصحة
دخول (ال) عليهما ، ولو لم يرد سماع فلا يلزم من عدمه عدم الاطراد
مع وجود القياس ، ولا يجوز أن يقال بالشذوذ فيما وجد له وجه من
القياس .

هذا وقد سبق أن ذكرت أن سيويه والأخفش ، ثم ابن جني قد
أدخلوا الألف واللام على كل وبعض في كتبهم ، ولا يخفى على أمثالهم
خطورة ذلك .^(١٤)

لهذا أرى صحة دخول الألف واللام على كل وبعض ، قياساً وسماعاً ،
وليست (أل) هذه للتعريف كما يتوهم ، بل عوض من المضاف إليه
المحذوف ، والتعويض (بال) عن المضاف إليه مذهب الكوفيين ، وجرى
عليه المفسرون في قوله تعالى : ﴿ فان الجنة هي المأوى ﴾ [سورة
النازعات ، الآية : ٤١] أي مأواه ، وقوله تعالى : ﴿ نُجِبْ دُعوتك
ونتبع الرسل ﴾ [سورة ابراهيم ، الآية : ٤٤] : أي رسلك ، قال ابن
مالك : وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾
[سورة ص ، الآية : ٥٠] أي : أبوابها^(١٥) فأل في الآيات الثلاث دخلت
تعويضاً لا تعريفاً .

وحيث ورد التعويض بأل من المضاف إليه في كلام الله وكلام

(١٤) انظر استعمالات ابن جني في الخصائص : ٣٣٤/٢ .

(١٥) انظر البرهان للزركشي ٢٨/٤ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١٢٤/٤ ، تهميشة/٢ ،

العرب فان ذلك يؤيد بل ويؤكد صحة دخول (أل) العوضية على بعض وكل رغم توقف بعض النحاة في ذلك ، كما ذهب الى هذا الذي بدا لي الامام اللغوي أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (١١١٠ - ١١٧٠) شيخ السيد مُرْتَضَى الزبيدي صاحب تاج العروس ، قال الأزهريّ : النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل ، وإن أباه الأصمعي ، قال الزبيديّ : قال شيخنا : أي بناء على أنها عوض عن المضاف اليه .^(١٦) ومما تقدم يتبين لنا الآتي :

أ - ان كلا وبعضا اذا قطعنا عن الاضافة لحقهما التنوين عوضا عن المضاف اليه المحذوف نحو قوله تعالى : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ... ﴾ [سورة البقرة ، الآية : ٢٥٣] أي على بعضهم ، فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين ، ونحو قوله تعالى : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ... ﴾ [سورة الاسراء ، الآية ٨٤] أي قل كل انسان ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وكل انسان أزمانه طائرته في عنقه ... ﴾ [سورة الاسراء ، الآية : ١٣] فحذف المضاف اليه من الآية الاولى ، وعوض منه التنوين .

ب - اذا دخلت (أل) على بعض وكل حذف المضاف اليه لأنها عوض منه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه فنحو : البعض حضر : أي بعضهم حضر ، ونحو : الكل قائم أو قائمون : أي كلهم قائم أو قائمون ، فحذف المضاف اليه ، وعوض عنه ب (أل) . فأل تقابل التنوين في الاستعاضة بهما عن المضاف إليه المحذوف .

وبعد : فهذه هي لغتنا الخالدة ، يبلى الزمان وهي متجددة ، وتكل

(١٦) انظر تاج العروس للزبيدي : ٨/٥ .

الألباب وهي فتية ، وتتحات الأفهام وهي كالطود راسخة شائخة لايسها
سوء ، وعلينا أن نتفانى في إحيائها بالبحث وأن نفيها حقها بالدرس ،
فلقد شرفنا الله بها حيث أنزل بها وحيه ، وأشغل بها عباده من حيث
كانت الى أن تقوم الساعة ، والحمد لله رب العالمين .

عبد الرحمن محمد اسماعيل

مكة المكرمة - جامعة أم القرى